

Distr.: General
17 September 2010
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أرفق طيه التقرير المتعلق بأعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة المكسيك،
في حزيران/يونيه ٢٠١٠ (انظر المرفق).

وقد أعدت هذه الوثيقة تحت مسؤولية وفد بلدي عقب مشاورات مع أعضاء
مجلس الأمن الآخرين. وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق
مجلس الأمن.

(توقيع) كلود هيلر

السفير

الممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة

تقييم أعمال مجلس الأمن خلال رئاسة المكسيك (حزيران/يونيه ٢٠١٠)

تولى كلود هيلر، الممثل الدائم للمكسيك، رئاسة مجلس الأمن في شهر حزيران/يونيه ٢٠١٠ للمرة الثانية والأخيرة بصفة المكسيك عضواً غير دائم خلال فترة السنتين ٢٠٠٩-٢٠١٠.

وخلال ذلك الشهر، اضطلع مجلس الأمن ببرنامج عمل نشيط ساعدت المكسيك خلاله على تشجيع الاتفاقات مع التركيز على وحدة المجلس ومصادقته. وجرى تناول أربع مسائل مهمة وحساسة بشكل خاص مدرجة في جدول الأعمال الدولي في حزيران/يونيه بشأن: العملية العسكرية الإسرائيلية التي جرت في المياه الدولية ضد أسطول المساعدة الإنسانية المتوجه إلى غزة؛ والحالة في قبرغيزستان؛ وإغراق السفينة الحربية شيونان؛ ومسألة عدم الانتشار في جمهورية إيران الإسلامية. ومع أن الحالة في قبرغيزستان وقضية شيونان مسألتان ليستا قيد نظر المجلس، فإنه وُجدت سبل لكفالة حصولهما على ما يلزم من عناية من المجلس.

وعُقد ما مجموعه ٢٩ جلسة، بما في ذلك ١٣ جلسة غير رسمية، و ١٥ جلسة رسمية وجلسة تحاور غير رسمية واحدة. وبالإضافة إلى ذلك، عقدت مناقشتان مفتوحتان بشأن حالة الأطفال والتزاع المسلح، وتشجيع وتعزيز سيادة القانون في صون السلام والأمن الدوليين.

واتخذ مجلس الأمن ٢٤ مقررًا، بما في ذلك تسع قرارات، وأربعة بيانات رئاسية وستة بيانات للصحافة. وأدلى الرئيس في خمس مناسبات بتصريحات للصحافة سبق أن أذن بها المجلس.

وأجرى المجلس أيضاً زيارة إلى أفغانستان في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ حزيران/يونيه.

وبالإضافة إلى ذلك، شارك أعضاء المجلس في معتكف موضوعه ”حفظ السلام وصنع السلام وبناء السلام“، نظمتها حكومة تركيا وعُقد في اسطنبول في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ حزيران/يونيه، مع أن هذا لم يكن نشاطاً من الأنشطة الرسمية للمجلس.

أفريقيا

كوت ديفوار

في ٣ حزيران/يونيه، استمع مجلس الأمن إلى إحاطة قدمها تشوي يونغ - جين، الممثل الخاص للأمين العام لكوت ديفوار ورئيس عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وقال إن الوضع السياسي في البلد ما زال هشاً بعد حل اللجنة الانتخابية المستقلة وإعادة تشكيلها من جديد في وقت لاحق. وشدد على أنه في الوقت الحاضر، التحديان الرئيسيان اللذان يتعين التصدي لهما في تنفيذ اتفاق واغادوغو السياسي والاتفاقات التكميلية الملحققة به هما إعادة التوحيد وإجراء الانتخابات. وبعد الإحاطة، عقد المجلس مشاورات للمجلس بكامل هيئته تبادل خلالها أعضاء المجلس وجهات النظر بشأن الحالة في كوت ديفوار.

وفي ٣٠ حزيران/يونيه، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٩٣٣ (٢٠١٠)، الذي مدد به ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

السودان وتشاد

في ٣ حزيران/يونيه، عقد مجلس الأمن مشاورات للمجلس بكامل هيئته قدم خلالها جون هولمز، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، إحاطة إلى المجلس عن زيارته للسودان وتشاد خلال شهر أيار/مايو.

وأعرب وكيل الأمين العام عن بالغ قلقه إزاء الحالة الإنسانية في تشاد التي لم تتغير بشكل كبير في الأشهر الأخيرة. وشدد أيضاً على أن الأمن في الجزء الشرقي من البلد ما زال مصدر قلق بالغ وأن المنظمات الإنسانية ستواصل العمل في المنطقة بعد انسحاب بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد.

وفيما يتعلق بالسودان، أعرب عن قلقه البالغ إزاء الحالة الإنسانية والأمنية الهشة التي تفاقمت بسبب أزمة الغذاء وهجمات جيش الرب للمقاومة والعنف القبلي والاشتباكات التي وقعت مؤخراً بين الجماعات المتمردة والحكومة في دارفور. وأبرز ضرورة الوصول إلى المناطق المتضررة في دارفور كي يكون من الممكن إيصال المساعدة الإنسانية للسكان. وأدان الهجمات التي تُشن ضد العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وشدد على ضرورة تقديم مرتكبي هذه الهجمات إلى العدالة في أقرب وقت ممكن.

تقرير المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية: السودان

في ١١ حزيران/يونيه، عقد مجلس الأمن مناقشة مغلقة للنظر في التقرير الحادي عشر للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٥٩٣ (٢٠٠٥) بشأن الحالة في دارفور.

ويبين المدعي العام للمحكمة، لويس مورينو - أوكامبو، ما أُحرز من تقدم على مدى الأشهر الستة الماضية في التحقيقات المتعلقة بالقضايا المرفوعة ضد أحمد هارون وعلي قشيب والرئيس البشير. ووجه الانتباه إلى القرار الذي اتخذته الدائرة الابتدائية الأولى في ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٠، الذي خلص إلى أن السودان لم يمثل لالتزاماته بالتعاون الناشئة عن القرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥) فيما يتعلق بإنفاذ أمري الاعتقال الصادرين ضد أحمد هارون وعلي قشيب. وحث المجلس على اتخاذ تدابير محددة ضد هذين الفردين للنجاح في إلقاء القبض عليهما. كما أبلغ المجلس بأن المحكمة حصلت على تأييد المجتمع الدولي وأشار إلى الجرائم التي ارتكبت في دارفور خلال الأشهر الستة الماضية.

السودان

في ١٠ حزيران/يونيه، قدم الممثل الدائم للنمسا، توماس ماير - هارتنغ، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان، تقرير التسعين يوماً عن أعمال اللجنة.

وفي ١٤ حزيران/يونيه، عقد المجلس جلسة عامة بهدف النظر بصورة شاملة في الحالة في السودان. وشارك في الجلسة ثابو مبيكي، رئيس فريق التنفيذ الرفيع المستوى المعني بالسودان التابع للاتحاد الأفريقي، وهيلي منكيريوس، الممثل الخاص للأمين العام للسودان، وإبراهيم غمباري، الممثل الخاص المشترك للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المعني بدarfور، وجيريل باسولي، الوسيط المشترك للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المعني بدarfور.

ووصف المتكلمون الحالة الراهنة في السودان بما في ذلك منطقة دارفور وحددوا الأولويات الرئيسية التي ينبغي للأمم المتحدة والمجتمع الدولي التصدي لها خلال الأشهر الستة المقبلة لمساعدة الأطراف على الامتثال التام للعناصر المتبقية من اتفاق السلام الشامل والتوصل إلى اتفاق سلام نهائي في دارفور.

وعقب الجلسة، أدلى رئيس المجلس بتصريحات للصحافة. وأكد من جديد تأييد المجلس لعمل بعثة الأمم المتحدة في السودان والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور والفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ. وشدد على أهمية

الامتثال للأحكام المتبقية من اتفاق السلام الشامل، بما في ذلك إجراء الاستفتاء في حينه وإحراز تقدم في المفاوضات بشأن مسائل ما بعد الاستفتاء. وأشار إلى ضرورة أن تخطط الأمم المتحدة لوجودها في السودان في مرحلة ما بعد اتفاق السلام الشامل. كما أعرب عن قلق المجلس البالغ إزاء تجدد العنف في دارفور، ودعا الأطراف إلى احترام وقف إطلاق النار، وحث جميع الجماعات المتمردة على الانضمام إلى المفاوضات في الدوحة. وأخيرا، أكد من جديد تأييد المجلس لعمل كبير الوسطاء المشترك.

جيبوتي وإريتريا

في ١١ حزيران/يونيه، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها تايي - بروك زيريهون، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، بشأن جهود الوساطة التي تبذلها قطر لتسوية النزاع الحدودي بين جيبوتي وإريتريا.

ولخص الأمين العام المساعد الأحداث الرئيسية المتعلقة بالنزاع الحدودي بين البلدين منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ والموقف الذي اتخذته البلدان في مجلس الأمن. وأشار إلى أنه منذ الزيارة التي قام بها إلى أسمره في نيسان/أبريل ٢٠١٠ وفد اللجنة المنشأة عملا بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا، كانت إريتريا أكثر انفتاحا على الحوار مع المجتمع الدولي. وقد رحب الأمين العام بالتوقيع على اتفاق وأعرب عن استعداده لبذل مساعيه الحميدة للطرفين.

وعقب الجلسة، أدلى رئيس مجلس الأمن ببيان للصحافة. وباسم المجلس رحب بجهود الوساطة التي تبذلها دولة قطر وبالتوقيع على الاتفاق وصدور وثيقة التنفيذ التي عهد بموجبها قائدا جيبوتي وإريتريا إلى أمير دولة قطر بالقيام بجهود الوساطة. وعلاوة على ذلك، دعا الطرفين إلى المشاركة التامة وبجسنة نية في عملية الوساطة والامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها.

الصومال

في ١٨ حزيران/يونيه، عقد المجلس مشاورات غير رسمية ليستمع إلى إحاطة بشأن الحالة في الصومال قدمها الممثل الخاص للأمين العام للصومال المنتهية ولايته، أحمدو ولد عبد الله.

وقدم الممثل الخاص تقييما لخلفية الحالة الراهنة والدور الذي من المزمع أن تضطلع به الأمم المتحدة في الصومال في المستقبل. وأشار إلى الرحلة التي قام بها إلى المنطقة وفد من لجنة الجزاءات فيما يتعلق بالصومال وإريتريا، في نيسان/أبريل ٢٠١٠، كمثل على النوع من الرسائل الإيجابية التي ينبغي أن تبلغها المنظمة في هذا الموضوع. وشدد على ضرورة

وجود الأمم المتحدة في البلد، وأكد أهمية بناء مؤسسات أمنية تكفل الاستقرار في المنطقة، وتعزيز هياكل القيادة والسيطرة داخل الحكومة الاتحادية الانتقالية للصومال، وتضمن التوصل إلى اتفاق سياسي يشمل استراتيجيات لمكافحة القرصنة والاتجار غير المشروع بالمخدرات، من بين تهديدات أخرى. وفيما يتعلق بمسألة الجزاءات، قال إن تنفيذ التدابير يجب أن يستمر لكن ينبغي للأعضاء أن يرحبوا بمن أصبحوا يبدون التعاون من أجل السلام، وذلك عن طريق شطب أسمائهم من قائمة الجزاءات الموحدة.

جمهورية أفريقيا الوسطى

في ٢٨ حزيران/يونيه، استمع المجلس إلى إحاطة قدمتها الممثلة الخاصة للأمين العام لجمهورية أفريقيا الوسطى، ساهلي - وورك زيودي بشأن الحالة في ذلك البلد وأنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام فيه.

وأكدت الممثلة الخاصة أن عملية بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى بلغت مرحلة حرجية سيحدد فيها النجاح في إجراء الانتخابات وإنجاز عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج مصير العملية. وقالت إن مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى سيواصل دعم حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى في مواجهة هذه التحديات المهمة والتنفيذ التام للتوصيات الأخرى المتعلقة بالحوار السياسي الشامل. وأبلغت المجلس أيضا بأن الإطار الاستراتيجي لبناء السلام الذي سيوجه أنشطته الأمم المتحدة في مجال بناء السلام في البلد، سيكون جاهزا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

وعقب الجلسة، أدلى رئيس مجلس الأمن ببيان للصحافة. وباسم المجلس أحاط علما بقرار الحكومة بشأن تأجيل الانتخابات، ودعا جميع الجهات الوطنية المعنية إلى المضي قدما في التحضير لهذه الانتخابات وإجراءها. وأعرب عن قلق المجلس إزاء بطء وتيرة تنفيذ عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ودعا جميع الأطراف إلى اتخاذ التدابير اللازمة لإنجاز هذه العملية وشجع المجتمع الدولي على مواصلة تقديم الدعم في هذا الصدد. وعلاوة على ذلك، أدان أنشطة جيش الرب للمقاومة ودعا إلى تعزيز التنسيق الإقليمي لمواجهة هذه المجموعة المسلحة. ورحب في الختام بالدعم الذي يقدمه مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى في عملية بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى.

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

هايتي

في ٤ حزيران/يونيه، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ١٩٢٧ (٢٠١٠) الذي عزز بموجبه بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، بزيادة ٦٨٠ فردا من أفراد الشرطة كتدبير مؤقت من تدابير زيادة القوام.

وعقب اتخاذ القرار، قال الممثل الدائم لهايتي إن إحدى أولويات حكومة بلده هي إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ لكفالة نقل السلطات في شباط/فبراير ٢٠١١ وقدرة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي على أداء دور أساسي في مساعدة الحكومة على التحضير لهذه العملية. وأضاف أن القرار سيمكّن أيضا الشرطة من كفالة أمن السكان ومواجهة التحديات المطروحة خلال الموسم المطير على نحو أفضل.

آسيا

رسالة مؤرخة ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية كوريا لدى الأمم المتحدة ومساءل ذات صلة أخرى

خلال المشاورات التي عقدها المجلس بكامل هيئته في ٣ حزيران/يونيه في إطار "المسائل الأخرى"، قدم رئيس مجلس الأمن تقريراً عن اجتماعاته بنائب وزير خارجية جمهورية كوريا، تشون يونغ - وو؛ والممثل الدائم لجمهورية كوريا، والممثل الدائم لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشأن حادث إغراق السفينة شيو نان التابعة لبحرية جمهورية كوريا، في ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٠.

وبناء على الرسالتين الموجهتين إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية كوريا في ٤ حزيران/يونيه والممثل الدائم لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ٨ حزيران/يونيه، اقترح رئيس المجلس عقد جلسة تحاور غير رسمية، في جزأين مستقلين، مع وفدي جمهورية كوريا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، على التوالي.

وعُقدت جلسة التحاور غير الرسمية يوم ١٤ حزيران/يونيه، في جزأين مستقلين، مع وفدي جمهورية كوريا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، على التوالي. وخلال الجزء الأول، استمع أعضاء مجلس الأمن إلى إحاطة بشأن نتائج التحقيق الذي أجراه فريق التحقيق المدني العسكري المشترك، بما في ذلك شهادة خبراء من أستراليا وجمهورية كوريا والسويد وكندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية.

وبعد الإحاطة، استمع المجلس إلى بيان أدلى به الممثل الدائم لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وبعد هذا الاجتماع، أدلى الرئيس ببعض التصريحات للصحافة.

وتلقى رئيس المجلس رسالتين إضافيتين من الممثل الدائم لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والممثل الدائم لجمهورية كوريا في ٢٩ و ٣٠ حزيران/يونيه، على التوالي. وخلال المشاورات غير الرسمية التي عقدت في ٣٠ حزيران/يونيه، عمم رئيس مجلس الأمن وثيقة تصف المشاورات التي أجراها فيما يتعلق بإغراق السفينة شيونان التابعة للبحرية، لإطلاع أعضاء مجلس الأمن عليها وللنظر فيها ووضع أساس محتمل لاتفاق لاحق.

مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى

في ١٤ حزيران/يونيه، اجتمع المجلس للنظر في شؤون مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى. وقدم لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، إحاطة إلى المجلس بشأن الحالة الحرجة في قيرغيزستان.

وعقب الجلسة، أدلى رئيس المجلس بتصريحات للصحافة. وباسم المجلس، أعرب عن تأييده للجهود التي يبذلها الأمين العام ومختلف المنظمات الإقليمية، وأدان أعمال العنف التي ترتكب في قيرغيزستان وشدد على ضرورة دعم إيصال المساعدة الإنسانية. كما دعا إلى الهدوء والعودة إلى سيادة القانون وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية.

وفي ٢٤ حزيران/يونيه، تلقى المجلس مزيداً من المعلومات من الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، أوسكار فرنانديز - تارانكو، الذي بين أن الحالة في جنوب البلد ما زالت متقلبة وإن كانت آخذة في التحسن. وقدر أنه حتى الآن، قُتل أكثر من ٢٥٠ شخصاً، وأنه ربما يتجاوز العدد الحقيقي للوفيات ٢٠٠٠ شخص، وأن هناك أكثر من ٤٠٠٠٠٠ مشرد وأنه ما زال يسود مناخ من عدم الثقة والخوف بسبب الشائعات المتعلقة باندلاع العنف في أجزاء أخرى من البلد. وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، قال إن الأمم المتحدة تيسر وتنسق تقديم المساعدة الإنسانية وإن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة نشرتا موظفين إضافيين في الميدان.

أفغانستان

قام المجلس في الفترة من ٢١ إلى ٢٤ حزيران/يونيه بزيارة لأفغانستان. وجرت الزيارة في ظرف سياسي مهم، في أعقاب اجتماع مجلس السلام وقبل انعقاد المؤتمر الدولي في كابول. وخلال الزيارة، اجتمع أعضاء المجلس بالرئيس حميد كرزاي، ووزير الخارجية، والمتحدث باسم البرلمان، ورؤساء اللجان البرلمانية، وأعضاء مجلس الوزراء. وتحدثوا أيضاً مع

الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان، ومع المؤسسات الأفغانية، مثل اللجنة المستقلة لحقوق الإنسان، واللجنة الانتخابية المستقلة، ولجنة الشكاوى الانتخابية، ومع ممثلي المجتمع المدني.

وخلال الزيارة، أكد المجلس من جديد تأييده وتأييد الأمم المتحدة لحكومة أفغانستان، وشدد على ضرورة تحسين التنسيق بين الجهود المدنية والعسكرية لتحقيق الاستقرار في البلد.

وفي ٣٠ حزيران/يونيه، عقد المجلس مناقشة للنظر في الحالة في أفغانستان. وقدم ستافان دي ميستورا، الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان، إحاطة عن الحالة. وشارك الممثل الدائم لأفغانستان، زاهر تانين، في المناقشة التي تلت ذلك.

وأشار الممثل الخاص إلى حسن توقيت زيارة مجلس الأمن للبلد وضرورة اتباع نهج سياسي يلبى احتياجات الشعب الأفغاني، مع مراعاة المصالحة والحوار الإقليمي والعمل على توافقهما مع الاستراتيجية العسكرية. وفيما يتعلق بالانتخابات، قال إن مناخ انعدام الأمن السائد سيزيد لا محالة من التحديات المطروحة للعملية الانتخابية مع أن التقدم المحرز وما اتخذته اللجنة الانتخابية من قرارات أمران مشجعان.

وقدم الممثل الدائم لتركيا، أرطوغرول أباكان، الذي قاد بعثة مجلس الأمن إلى أفغانستان، تقريراً عن الزيارة بصفته الوطنية. وبيّن الإنجازات الرئيسية للزيارة والرسائل المبلغة خلالها، وشدد على ضرورة التوصل إلى اتفاق شامل لا يشمل المسائل العسكرية فحسب، بل يشمل أيضاً مسائل مثل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإصلاح قطاع الأمن، واستراتيجية المصالحة وتعزيز التعليم.

وعقب الجلسة، أدلى رئيس المجلس بتصريحات للصحافة. وباسم المجلس، أدان هجوم ٢٩ حزيران/يونيه على موظفي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وقدم تعازيه لعائلة الضحية.

أوروبا

قبرص

في ١٠ حزيران/يونيه، عقد المجلس مشاورات للمجلس بكامل هيئته للنظر في الحالة في قبرص. وقدم أتول كاري، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، وألكسندر داوهر، المستشار الخاص للأمين العام المعني بقبرص، إحاطة إلى المجلس بشأن الحالة.

وأشار المستشار الخاص إلى أن الجانبين استأنفا المحادثات بشأن الجزيرة على أساس الاتفاقات السابقة بعد انتخاب الزعيم القبرصي التركي الجديد. وقال إنه حدث تقارب كبير بشأن مسائل الاقتصاد ومسائل الاتحاد الأوروبي وأنه يعتقد أنه من الممكن أن تنتهي المفاوضات في عام ٢٠١٠. وقال إن تقريراً مرحلياً سيُقدم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

وقال الأمين العام المساعد إن الحالة في المنطقة العازلة ما زالت هادئة ومستقرة. وأشار إلى ضرورة كفالة حرية التنقل لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص وأكد من جديد أن زيادة التكافؤ الاقتصادي والاجتماعي بين الجانبين سيعمل على تيسير إعادة التوحيد.

وفي ١٥ حزيران/يونيه، اتخذ المجلس القرار ١٩٣٠ (٢٠١٠)، بأغلبية ١٤ صوتاً مقابل صوت واحد، الذي جدد بموجبه ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص ومددها إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

الشرق الأوسط

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

في ١ حزيران/يونيه، اعتمد مجلس الأمن بياناً رئاسياً بشأن استخدام القوة خلال العملية العسكرية الإسرائيلية في المياه الدولية ضد القافلة البحرية المتوجهة إلى غزة (S/PRST/2010/9). وفي البيان، أدان المجلس تلك الأفعال التي أدت إلى مقتل ما لا يقل عن ١٠ مدنيين وجرح العديد، وطلب الإفراج الفوري عن السفن والمدنيين الذين تحتجزهم إسرائيل، ودعا إلى إجراء تحقيق عاجل يتسم بالحياد والمصداقية والشفافية ويتمشى مع المعايير الدولية. وشدد المجلس على أن الوضع في غزة لا يمكن أن يستمر، وأعاد تأكيد أهمية التنفيذ الكامل للقرارين ١٨٥٠ (٢٠٠٨) و ١٨٦٠ (٢٠٠٩) وكرر الإعراب عن بالغ قلقه إزاء الحالة الإنسانية وشدد على ضرورة مرور السلع والأشخاص بصورة دائمة ومنظمة إلى غزة. وأكد المجلس من جديد أن حل الدولتين الذي يقضي بقيام دولة فلسطينية مستقلة تتمتع بمقومات الحياة تعيش جنبا إلى جنب بسلام وأمن مع إسرائيل وسائر جيرانها، هو الحل الوحيد لإحلال السلام في المنطقة. وأعرب المجلس أيضاً عن دعمه للمحادثات غير المباشرة، وأعرب عن القلق لكون هذا الحادث وقع في وقت تجري فيه هذه المحادثات، وحث الطرفين على ضبط النفس وتحاشي أية إجراءات انفرادية واستفزازية، وحث جميع الشركاء الدوليين على تشجيع جو يسوده التعاون.

وفي ١٥ حزيران/يونيه، استمع المجلس إلى إحاطة عن الحالة في الشرق الأوسط قدمها روبرت سيرى، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط. وشدد على أهمية اتباع نهج مختلف لغزة في ضوء الحادث الذي تعرض له أسطول المساعدة الإنسانية، والذي بين أنه لا يمكن أن تستمر هذه الحالة في غزة، وقال إن الأمين العام اقترح إنشاء فريق دولي. كما قال إن المجموعة الرباعية أشرت في البحث عن حل يؤدي إلى رفع القيود المفروضة على قطاع غزة. وشدد أيضا على ضرورة التشجيع على إجراء المزيد من المحادثات غير المباشرة المؤدية إلى مفاوضات مباشرة حقيقية وقال إنه ينبغي أن تقتصر تلك المحادثات بخطوات إيجابية على أرض الواقع.

وأكد أعضاء المجلس من جديد تأييدهم "لحل الدولتين"، وشددوا على أهمية تحقيق نتائج ملموسة من المحادثات بين إسرائيل وفلسطين. وأهابوا بالطرفين أن يتقيدا بالتزاماتهما بموجب خريطة الطريق.

العراق/الكويت

وفي ١٥ حزيران/يونيه، نظر المجلس في مسألة المفقودين الكويتيين والممتلكات الكويتية المفقودة. وشمل الاجتماع إحاطة من غينادي تاراسوف، المنسق الرفيع المستوى، الذي قال إن فترة بناء الثقة التي اقترحها الأمين العام في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ أدت إلى تحسين جو التعاون بين الطرفين. غير أنه اعترف بإحراز تقدم محدود وأوصى بالإبقاء على وجود الأمم المتحدة في الميدان. واعتمد المجلس بيانا للصحافة أعرب فيه أعضاء المجلس عن تقديرهم للجهود التي يبذلها المنسق الرفيع المستوى وما أحرز من تقدم. ومع ذلك، اعترفوا بأن التقدم المحرز تقدم محدود وأعربوا عن تأييدهم للتوصية بتمديد مدة تمويل أنشطة المنسق الرفيع المستوى لستة أشهر أخرى.

الجمهورية العربية السورية/قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك

وفي ٣٠ حزيران/يونيه، نظر مجلس الأمن في حالة قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك واتخذ القرار ١٩٣٤ (٢٠١٠) الذي مُدِّد بموجبه ولاية القوة لفترة ستة أشهر أخرى. وكان الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام حاضرا وقال إنه جرى الحفاظ على وقف إطلاق النار في القطاع بين إسرائيل وسوريا وإن منطقة عمليات القوة ما زالت هادئة عموما. وقال إن الحالة في الشرق الأوسط ستظل متوترة ما لم يُتوصل إلى تسوية شاملة تغطي جميع جوانب مشكلة الشرق الأوسط. وخلال المشاورات، أعرب أعضاء المجلس عن تأييدهم لأعمال القوة. وأكدوا مجددا أهمية وجودها في الحفاظ على وقف

إطلاق النار وأهمية تحديد الاتصالات غير المباشرة بين الطرفين، سعياً إلى تحقيق تسوية شاملة وعادلة للتراع العربي الإسرائيلي على جميع المسارات على أساس تنفيذ قرارات مجلس الأمن. واستفسر بعض الأعضاء عن قدرات القوة واقترحوا تجديد ولايتها سنوياً وليس كل ستة أشهر. واعتمد مجلس الأمن بياناً رئاسياً فيما يتعلق باتخاذ القرار يؤكد أن الحالة في الشرق الأوسط ما زالت متوترة (S/PRST/2010/12).

المسائل المواضيعية

محكمة العدل الدولية

في ٢ حزيران/يونيه، اتخذ المجلس القرار ١٩٢٦ (٢٠١٠)، الذي حدد بموجبه موعد انتخاب خلف للقاضي توماس بويرغنتال في محكمة العدل الدولية في ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. وفي ٢٩ حزيران/يونيه، انتخب المجلس في جلسة معقودة بالتزامن مع جلسة للجمعية العامة، شوي هانكين لملء المقعد الذي أصبح شاغراً في محكمة العدل الدولية بعد استقالة القاضي شي جيونغ.

عدم الانتشار (جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية)

في ٧ حزيران/يونيه، اتخذ المجلس القرار ١٩٢٨ (٢٠١٠)، الذي مدد بموجبه لمدة سنة أخرى ولاية فريق الخبراء المنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن ١٨٧٤ (٢٠٠٩) بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

عدم الانتشار (جمهورية إيران الإسلامية)

في ٨ حزيران/يونيه، عقد المجلس مناقشة مغلقة لمناقشة مسألة عدم الانتشار فيما يتعلق بالحالة في جمهورية إيران الإسلامية. وكان الغرض من الاجتماع هو إطلاع أعضاء الأمم المتحدة على آراء أعضاء المجلس بشأن البرنامج النووي لجمهورية إيران الإسلامية وإعلان طهران والتزامات الدولة بموجب قرارات مجلس الأمن، بما في ذلك نظام الجزاءات.

وفي ٩ حزيران/يونيه، اتخذ المجلس القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠)، الذي وسع بموجبه نطاق الجزاءات المفروضة على جمهورية إيران الإسلامية. واتخذ القرار بأغلبية ١٢ صوتاً مقابل صوتين، وامتناع عضو واحد عن التصويت. وخلال الجلسة، قدمت وفود ١٤ بلداً تفسيراتها للتصويت. كما أدلى الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية ببيان في نهاية الجلسة، أعرب فيه عن موقف بلده من القرار الذي اتُخذ مؤخراً.

وفي ٢٨ حزيران/يونيه، قدم الممثل الدائم لليابان، يوكيو تاكاسو، رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) إحاطة إلى المجلس عن أنشطة اللجنة. وشملت الإحاطة الأعمال التي أنجزت خلال التسعين يوماً الماضية، وبوجه خاص، المعلومات الواردة من الدول الأعضاء بشأن قضيتي السفينة إم في هانسا إنديا والسفينة إم في فرانكوب والقضايا الأخرى التي تنظر اللجنة فيها حالياً.

الأطفال والتزاع المسلح

في ١٦ حزيران/يونيه، عقد المجلس مناقشة مفتوحة عن حالة الأطفال والتزاع المسلح. وترأست الجلسة باتريسيا إسبينوزا، وزيرة خارجية المكسيك. وشارك في الجلسة كل من رادىكا كوماراسوامي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتزاع المسلح؛ وهيلدي جونسون، نائبة المديرية التنفيذية لليونيسيف؛ والأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام؛ ومانجو غورونغ، جندي طفلة سابقة من نيبال. وبالإضافة إلى أعضاء المجلس، أدلت ٤٢ دولة عضواً ببيانات.

وقالت الممثلة الخاصة للأمين العام إن مكتبها بصدد إعداد مبادئ توجيهية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٨٨٢ (٢٠٠٩) على أرض الواقع ووضع نماذج لخطط العمل. وأشارت إلى التقدم المحرز خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك توقيع بعض الأطراف في نيبال والفلبين والسودان على خطط العمل، وشددت على أهمية أن يتخذ المجلس تدابير هامة ضد الممّنّين في ارتكاب الانتهاكات ضد الأطفال عن طريق استخدام تدابير وجزاءات محددة.

وعقب الجلسة، أدلى الرئيس ببيان باسم المجلس (S/PRST/2010/10)، أكد فيه المجلس استعداداه لاتخاذ تدابير محددة ضد الممّنّين في ارتكاب الانتهاكات ضد الأطفال وعزز الاتصال بين الممثل الخاص ولجان الجزاءات المعنية. وطلب المجلس إلى الأمين العام توفير الدعم الإداري والفني للفريق العامل المعني بالأطفال والتزاع المسلح في غضون شهر ودعا الفريق العامل إلى القيام بزيارة خاصة ببلد بعينه في غضون سنة واحدة.

التقريران المقدمان كل ستة أشهر من المحكمتين الدوليتين لرواندا وبوغوسلافيا السابقة

في ١٨ حزيران/يونيه، نظر المجلس في التقريرين المقدمين كل ستة أشهر من المحكمة الدولية لبوغوسلافيا السابقة والمحكمة الدولية لرواندا بشأن تنفيذ استراتيجيتهما للإنجاز. وقُدّم التقريران من الرئيسين والمدعين العامين للمحكمتين.

وقال كل من القاضي باتريك روبنسون، رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والقاضي دينيس بايرون، رئيس المحكمة الدولية لرواندا، إن المحكمتين شرعتا في جميع المحاكمات المدرجة في قوائم القضايا المعلقة. غير أنه لعدة أسباب لا مفر منها حدثت تأخيرات في المحاكمات. وكانت حالات التأخير أيضا نتيجة للنقص في عدد الموظفين وارتفاع معدل دوران الموظفين. وأعربا عن قلقهما إزاء معدل دوران الموظفين وقالوا إنه يمكن للمجلس أن يتخذ إجراءات محددة (بيان رئاسي) لتحسين هذه الحالة. وأحاط الأعضاء علما مع القلق بحالات التأخير التي تشهدها المحكمتان، فضلا عن فقدانهما للموظفين ذوي الخبرة. واستمع المجلس أيضا إلى إحاطة قدمها رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين فيما يتعلق بإنشاء آلية متبقية. ورحب الأعضاء بالتقدم المحرز ودعوا الفريق العامل إلى تسوية المسائل المعلقة المتبقية في أقرب وقت ممكن.

وفي ٢٩ حزيران/يونيه، اتخذ المجلس القرارين ١٩٣١ (٢٠١٠) و ١٩٣٢ (٢٠١٠)، اللذين مدد بموجبهما فترة خدمة قضاة الدوائر الابتدائية التابعين للمحكمتين إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ وفترة خدمة قضاة دوائر الاستئناف إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. كما دعا المجلس الدول في كلا القرارين إلى تكثيف التعاون مع المحكمة وأشارا إلى أهمية الاحتفاظ بالموظفين ذوي الخبرة.

تشجيع وتعزيز سيادة القانون في صون السلام والأمن الدوليين

في ٢٩ حزيران/يونيه، عقد المجلس مناقشة مفتوحة بشأن تشجيع وتعزيز سيادة القانون في صون السلام والأمن الدوليين. وشاركت في الجلسة أشا - روز ميغيرو، نائبة الأمين العام، وباتريسيا أوبراين، وكيل الأمين العام للشؤون القانونية والمستشارة القانونية، وترأس الجلسة خوان مانويل غوميز روبليدو، نائب وزير الشؤون المتعددة الأطراف وحقوق الإنسان في المكسيك. وبالإضافة إلى أعضاء المجلس، أدلى ممثلو ١٩ دولة عضوا ببيانات خلال المناقشة.

وأكدت نائبة الأمين العام دور محكمة العدل الدولية في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية وأهمية تعزيز علاقة المحكمة بمجلس الأمن. ورحبت بالاتفاق التاريخي على تعريف جريمة العدوان الذي تم التوصل إليه في المؤتمر الاستعراضي لنظام روما الأساسي، وشددت على أهمية مساعدة البلدان المضيفة لعمليات حفظ السلام على تعزيز مؤسستها المعنية بالعدل والأمن. وذكرت أن الأمم المتحدة عززت قدراتها في هذا الصدد وأشارت إلى إنشاء الفريق المعني بالتنسيق والموارد في مجال سيادة القانون الذي يشكل جهة الاتصال المعنية بالتنسيق في هذا المجال على نطاق المنظومة.

وبيّنت المستشار القانونية مختلف الجهود التي تبذلها المنظمة لتعزيز سيادة القانون ونشر المعلومات عن القانون الدولي. وقالت إن الجمعية العامة ومجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية يضطلعون جميعاً بمسؤولية الإسهام في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية، مع أن الاستفادة الكاملة من الصلة التي تربط هذه الهيئات لم تتحقق دائماً. وشجعت الدول التي لم تقبل بعد اختصاص المحكمة الإلزامي على القيام بذلك.

وفيما يتعلق بنظام الجزاءات، رحبت باتخاذ قرار مجلس الأمن ١٩٠٤ (٢٠٠٩) بشأن النظام المنشأ عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) وإنشاء مكتب أمين المظالم، الذي يعكس الجهود التي يبذلها المجلس لضمان أن تكون إجراءات إدراج الأسماء في القائمة وشطبها منها عادلة وواضحة.

وعقب الجلسة، أدلى الرئيس ببيان باسم المجلس (S/PRST/2010/11)، أكد المجلس فيه مجدداً التزامه بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وبالنظام الدولي القائم على سيادة القانون والقانون الدولي؛ وأهاب بالدول التي لم تقبل بعد بولاية محكمة العدل الدولية، أن تنظر في القيام بذلك؛ وأكد أهمية الأنشطة التي يضطلع بها الأمين العام فيما يتعلق بتشجيع الوساطة بوصفها وسيلة فعالة في تسوية المنازعات على نحو سلمي.

وفي البيان، أكد المجلس من جديد معارضته القوية لمسألة الإفلات من العقاب على الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان؛ وأشار إلى أن العمل الذي تضطلع به المحكمة الجنائية الدولية أدى إلى تعزيز مكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم ذات الطابع الأشد خطورة التي لها أهمية على الساحة الدولية؛ وشدد على أهمية سيادة القانون في حالات النزاع وما بعد النزاع، وأهمية الجزاءات في صون السلام والأمن الدوليين. كما أكد من جديد التزام المجلس بكفالة أن تكون تلك الأنظمة منصفة وواضحة، ولا سيما في حالة قوائم الجزاءات، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً خلال ١٢ شهراً لتقييم التقدم المحرز وفقاً لتقريره الصادر في عام ٢٠٠٤ بشأن سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع (S/2004/616)، وأن ينظر في اتخاذ مزيد من الخطوات بشأن تعزيز سيادة القانون في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع.

المسائل الأخرى

عملية استعراض لجنة بناء السلام

في ٣ حزيران/يونيه، خلال مشاورات المجلس بكامل هيئته في إطار موضوع "المسائل الأخرى" عقب إقرار برنامج العمل الشهري، قدم السفير كلود هيلر بصفته

الوطنية، على نحو ما ظل يقوم به منذ شباط/فبراير ٢٠١٠، تقريراً عن التقدم المحرز في استعراض لجنة بناء السلام لعام ٢٠١٠ الذي قام بتسييره في إطار ولاية مجلس الأمن، إلى جانب الممثلين الدائمين لأيرلندا وجنوب أفريقيا، اللذين عينهما رئيس الجمعية العامة وفقاً للرسالتين المؤرختين ١١ و ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ الموجهتين من رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن، على التوالي.

وتُوج هذا العمل في ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٠ بتقديم تقرير إلى رئيس مجلس الأمن ورئيس الجمعية العامة، صدر بوصفه وثيقة من وثائق المجلس (S/2010/393).